

اقتراح بدمج «الكبريت» مع «تاميكو»

مدير «الكيميائية»: عزوف المستثمرين عن الدخول في المناقصات بسبب إجراءات المصارف التي لا تسمح لهم بسحب الأموال!

إهنا غانم

أكد مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الكيماوية أسامة أبو فخر أن المؤسسة تعمل ضمن توجهات الوزارة بزيادة الطاقة الإنتاجية للمركبات وإعادة تأهيل الشركات المدمرة ويتم العمل حالياً على إعادة شركة سار إلى مكانها الأساسي خلال ثلاثة أشهر من تاريخه، مبيناً أن إعادة تأهيل هذه الشركة تأتي ضمن مرحلتين الأولى لإعادة الشركة إلى مكانها الأساسي وإنتاج كافة المنتجات التي كانت تقوم بها قبل الحرب على سورية ومن ثم إعادة إقلاع «خط المسهمة».

والأهم أن شركة تاميكو أيضاً لها الأولوية ضمن عمل الشركة لإعادتها إلى مقرها الأساسي علماً أن هذا الأمر بهذا الخصوص بإشراف وزارة الصناعة ومن المقرر أن يتأخر عملها اعتباراً من بداية الأسبوع لذلك سوف مدير «الكيميائية» أكد أن هناك جهوداً لإعادة إحياء العديد من الشركات ومن المقرر أن يتم خلال فترة قريبة إطلاق مشاريع إنتاج جديدة ففي الشركة الأهلية للمنتجات المطاطية سوف يتم إطلاق خط البيروفورم وحالياً جار الإعلان عن المشروع وإعداد دفاتر الشروط.

وذكر أبو فخر أن المؤسسة تعمل على استكمال أعمال شركة زجاج الفلوت بدمشق، موضحاً أننا في طور المفاوضات مع شركة «لاسكو اللبناية» لاستكمال أعمال مشروع الزجاج.

مدير عام المؤسسة أوضح أن هناك العديد من العقبات التي تواجه عملنا لاسيما عدم توفر التمويل الكافي وتقلبات سعر الصرف والعقوبات الاقتصادية هي بشكل أساسي التي تمنع الاستثمار ودخول القطاع الأجنبي في شركات استثمارية لاسيما الشركات



الروسية على الرغم من وجود العديد من مذكرات التفاهم مع عدة شركات، مشيراً إلى أن النقلة المهمة هي تفاوت أسعار المواد الأولية وتقلبها وانعكاسها على العملية الإنتاجية.

والمشكلة الأساسية، حسب مدير عام المؤسسة، من المشاركة بالمناقصات نظراً للإجراءات الروتينية التي لا تتناسب مع المشروع وبالتالي المستمر «ليس له مصلحة بالدخول في المناقصات».

وبالأرقام أظهر التقرير الأخير الصادر عن المؤسسة والمتعلق بتنفيذ الخطة الإنتاجية والاستثمارية لكامل عام ٢٠٢٠ والذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن قيمة الإنتاج المحقق في الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيماوية لكامل عام ٢٠٢٠ قد بلغت نحو ٢٢ مليار ليرة سورية من قيمة

كانت نحو ٤,٩ مليارات ل.س. موزعة على عدة بنود وأولها ٢,٩ مليار ل.س. لبند الاستبدال والتجديد و١,٦ مليار ل.س. لمشروع البازلت، إضافة إلى ٨٤ مليون ل.س. لمشروع الأدوية البشرية، ومن ثم ٤ ملايين مشروع البريفورم تمت الموافقة على دراسة الجدوى الاقتصادية له، وهناك ٧ ملايين ل.س. لمشروع الزجاج المسطح، إضافة إلى ٣١٤ مليون ل.س. قسماً لإنتاج كحول ومغفقات في حلب لمصلحة شركة تاميكو، و١,٤ مليون ل.س. لتدريب وتأهيل.

وبذلك يكون إجمالي قيمة الاعتمادات المنفذة فعلياً نحو ٢١٥ مليون ل.س. ونسبة التنفيذ ٤ بالمئة. أما ما تم تنفيذه من المشاريع فقد أوضح التقرير أن هناك مشاريع منفذة يستحق الوقوف عندها منها تجهيز وإكساء وتكييف قسم إنتاج الشراب الساخن إضافة إلى تجهيزات مخبرية في شركة تاميكو بقيمة نحو ١٠٠ مليون ل.س. إضافة إلى خط صابون طبي في شركة المنظفات سار يدخل العملية الإنتاجية في العام الماضي. إضافة لذلك كانت هناك تجهيزات في شركة دهانات أمية بقيمة ٨,٥ ملايين ل.س. وقد تم شراء ١٢ آلة لمعامل الشركة العامة للأحذية بحوالي ٦٠ مليون ل.س. وآلة حقن ٣٠٠ غرام في شركة بلاستيك حلب بقيمة نحو ٨ ملايين ل.س.

ومن الجدير ذكره حسب التقرير أنه تم دفع قسطين من قيمة أرض مشروع الأدوية البشرية في أم الزيتون بالسويداء، إضافة إلى أنه في الشركة الطبية العربية تاميكو دخل خط الشراب الساخن العملية الإنتاجية بطاقة إنتاجية سنوية نحو ١٥٠٠ زجاجة وقيمتها ١٢٤,٥ مليون ل.س.

وكذلك طرحت الشركة كميّات من الدواء المعتمد لعلاج فيروس كورونا (أزيتوميكسين) وطرحت كميات من المغفقات والجبل الطبي لتأمين حاجة السوق وقدمت كميات للمساهمة في الإغاثة والمسعدات لمعظم المحافظات.

وهناك العديد من البنود الاستثمارية استكملت جميع إجراءاتها إلا أنه لم تنته عمليات المصادقة على عقودها قبل انتهاء العام وهي بقيمة تقارب ٢,٥ مليار ليرة سورية تم قسماً لإنتاج كحول ومغفقات في شركة تاميكو بقيمة ٣١٤ مليون ل.س.، والتي حقن أحدى لمعامل الشركة العامة لصناعة الأحذية بقيمة ٢,٢ مليار ل.س.

خبراء يدعون لمواجهة الفقر بالاستثمارات الصغيرة

يسرى ديب

طرح المعض أفكاراً تقوم على المبادرة بإيجاد حل لعلاج الهوة الكبيرة بين الدخل والأسعار، ما دامت لا حلول فاعلة في الأفق القريب، ودعوا الناس إلى المبادرة والعمل على تصحيح الوضع الاقتصادي الذي يعيشونه، من دون انتظار إجراءات الحكومة، من مبدأ «إشعال شمعة.. دون الانتظار على لعن الظلام».

الخبير الاقتصادي الدكتور حسين القاضي يقدم أفكاراً تتضمن العمل على مستوى الأفراد والحكومة لمواجهة الفقر والتغلب عليه، لأن الفقر أصبح جائحة تهدد الشعوب لدرجة أن الدولتين بالمحاكاة أصبحوا كثرًا في كل العالم، ووصف مكافحة الحكومات للفقر بالمهمة الأخلاقية والاقتصادية والسياسية.

طرح القاضي فكرة «الاستثمار لمكافحة الفقر» ودعا سكان سورية إلى التفكير بأي مشروع مهما كان صغيراً سواء للموظفين في الدولة لتحسين دخلهم أم للعاطلين عن العمل، ومن ضمن البيئة والإمكانات المتاحة لكل شخص.

ذاته، خاصة أن هناك أموالاً فائضة في كافة البنوك، ويجب استخدامها قروض سريعة وفورية، لأن هذه الإجراءات تؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي ومن ثم تخفيض الأسعار، (واللائق أن الكثير من البنوك المحلية حددت سقف الإيداع لديها بما لا يتجاوز مبلغاً محدداً ولهدا مؤشر شبه وحيد وهو أن هذه الأموال

تحولت إلى عبء على المصارف لعدم تشغيلها). وأضاف د. القاضي، إنه إذا كان المطلوب من الأفراد المبادرة فإن على الجهات المعنية تقديم الدعم لزراعة الريف، والترويج للمشاريع حسب كل منطقة، وعلى جميع البنوك الخاصة والحكومية أن تلتزم بشروعات صغيرة ومتوسطة مدروسة وجازمة للتحويل، وأن لها بدائل محلية.

هناك الكثير من الخيارات لمشاريع صغيرة بوجود رأس مال أو من دون ذلك، وللعاملين في الدولة أو العاطلين من العمل.

البدائل موجودة

يتوافق الخبير التنموي أكرم عفيف مع هذا الطرح عملياً ويطرح فكرة مفادها أن هناك وجوهاً إيجابية للفقر يجب استثمارها، ويرى أن الفقر مبني من حيث إنه يدفع للعمل والإنتاج، ويدفع إلى البحث وإيجاد بدائل إنتاجية، وهذا يحتاج بشكل أولي إلى تنظيم البديل الأميري من حيث ماذا تنتج؟ وكيف تريد الإنتاج؟ ويبحث على السعي لتحقيق إنتاج منافس. واستشهد عفيف بمبادرة زراعة الفطر المحاري التي قامت على مبلغ لا يتجاوز ١٨٠٠ ليرة، وحقق حالة من الاستقرار للكثير من الأسر والجرحى، وذكر أن هناك بدائل متاحة ولو كانت بصعوبة في بعض الأحيان لكنها تحدث فرقاً نوعياً في حياة الأسر. إذ يمكن للأسرة أن تعمل على تربية «معزاة» تاكل من الطبيعة وما تربيته من نقايات، ويمكن لهذه «المعزاة» أن تنتج في اليوم حاجة الأسرة من الحليب وبما لا يقل عن ٢ كيلو يومياً، وهذا سيسهم في ضخ كميات إضافية من هذه المواد كالتغذية لبق، وكذلك الحلال عند تربية الدجاج، الذي يؤمن الغذاء الصحي للأسرة ويخفف من الطلب على الداء، وهذا يسهم في تخفيض أسعارها.

ويدعا عفيف إلى تغيير الكثير من العادات الاستهلاكية التي تستهلك جزءاً كبيراً من الدخل كالتمة مثلاً، رغم أن صغرة ومتوسطة مدروسة وجازمة للتحويل، وأن لها بدائل محلية.

عبد الهادي شباط

صرح مدير عام المصرف الزراعي لـ«الوطن» بأن المصرف منح عبر فروعه قروضاً منذ بداية العام الجاري (شهر كانون الثاني) بقيمة ٥,٣ مليارات ليرة وزعت على ٢,٣ مليار ليرة إجمالية قروض المصرف ونحو ٣ مليارات ليرة للمؤسسة العامة للحبوب.

وعن دور المصرف الزراعي في تأمين مستلزمات الإنتاج بين أن المصرف مستمر في دعم النشاط الاقتصادي عبر تأمين الحاجة من الأسمدة وفق المئات والممكن للمصرف بما يسهم في توفير المادة للفلاحين في المناطق الأمانة التي يمارس المصرف فيها نشاطه وأن مبيعات الأسمدة خلال الفترة نفسها تجاوزت ١٨,٩ ألف طن بقيمة ٣,٥ مليارات ليرة توزعت على ١٢٧ طنًا من أسمدة سوبر الفوسفات بقيمة ٣٠ مليون ليرة و١٢,٥ ألف طن من أسمدة اليوريا بقيمة ٢,٤ مليار ليرة و٥,٥ أطنان من أسمدة نترات الأمونيوم بقيمة ٩,٠ مليون ليرة

وأضاف: إن المصرف الزراعي يعمل على منح القروض منذ عودة استئنافها حسب القرارات الخاصة بذلك وفق التعليمات التنفيذية لمنح القروض لدى فروع المصرف

الزراعي مع التشدد في تطبيق ضوابط المنح والحفاظ على أموال المصرف وتوجيه القرارات نحو المشاريع الإنتاجية وفق تعديلات جدول الاحتياجات الأخير الذي



أصدره المصرف الزراعي ويجري العمل به حالياً، حيث ساهم تعديل جدول الاحتياجات بالتوافق أكثر مع احتياجات التمويل الفعلية للفلاحين والمستثمرين بما يسهم في

التوازي.

توجيهات بتبسيط إجراءات التمويل ومنح القروض للمشاريع الزراعية

٥,٣ مليارات ليرة قروض «الزراعي» في الشهر الأول من العام الجاري

الاستجابة لحالة التضخم الحاصلة وتمكين الفلاحين من الاستفادة من القروض وتأمين مستلزماتهم وفي المحصلة تمكينهم من الإنتاج ودعم النشاط الاقتصادي وتحقيق احتياجات السوق المحلية.

وتابع: إن معظم القروض التي يمنحها المصرف الزراعي هي قروض إنتاجية وليست هناك قروض استهلاكية لدى الزراعي وإن هناك توجيهات لدى الفروع بتبسيط إجراءات التمويل ومنح القروض للمشاريع الزراعية وأنه تتم دراسة أي طلب يقدم لفروع الزراعي مع منح القروض المطلوبة من دون أي تأخير بهدف تأمين التمويل للمشاريع الزراعية ودعم الإنتاج الزراعي وخاصة المشروعات ذات الطابع الحيوي والمشروعات التي تعزز الإنتاج والمساهمة في الزراعة وأن المصرف جاهز لتحويل أي مشروع زراعي بشرط تحقق الجدوية من قبل المستثمر، وسيقوم المصرف بالتمويل بالتوافق مع مراحل الإنشاء والإنتاج للمشروع بشكل مدروس وميسر بما يضمن مصلحة المستثمر والمصرف على التوازي.

دباس: يؤمن احتياجات ٤٨٨٢ سرفيساً في الريف

من مادة المازوت من مخصصات العاصمة

عبد المنعم مسعود

تغفو الطرقات بين العاصمة وريفها باكراً وتخص المراكز التجارية بينها ظهراً ومساءً ليصبح مشهد البحث عن وسيلة نقل عامة مشهداً مأساوياً ينتهي بحصول الراكب على مقعد أو شبه مقعد أو بالقرصاء مكاناً لمن ضاقت به الحال سيلاً، وتصعد محاولة الحصول على أجرة من العنيتين بمبلغ النقل بين العاصمة وريفها بأجوبة تقليدية وكليشيات تتبدل بتبدل الأحوال لكن نتيجتها واحدة فالمستهلك لا يشككي والسائق جشع والجهات المعنية مترهلة ولا تقوم بدورها المطلوب لتبقي مسؤولية المستهلك تدبير رأسه.

ويقف عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في ريف دمشق عامر خلف بوجود مشكلة نقل في الريف معيدا السبب في ذلك مشكلة المحروقات موضحاً أن هناك آلية جديدة تعمل عليها المحافظة تضمن عودة كافة السرفيس إلى خطوطها في الفترة القادمة تقوم على عدم إعطاء أي موافقات لها للعمل في نقل الطلاب أو الروضات أو المعامل وحصر عملها فقط بالخطوط المرزة إليها مؤكداً رفض المحافظة لأكثر من مئة طلب بهذا الخصوص.

ويعتقد خلف في تصريحه لـ«الوطن» أن ذلك سيكون ناجعاً فأى سرفيس لا يلتزم بخطة لن يجد سيلاً لتعبئة مادة المازوت مؤكداً أن هذه الآلية ستجد نتائجها على أرض الواقع خلال ١٥ يوماً رافضاً إدخال أي سرفيس مزة جبل أصبح مطلوباً فيه بيان يؤكد الالتزام بخطة من لجنة الركاب الفرعية في المنطقة التي يعمل بها.

عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق مازن دباس بين أن ما يتقاضاه بعض أصحاب التاكسي يعتبر إجراماً بحق المستهلك سواء داخل المدينة أو بين المدينة والريف، وما عليه إلا الاتصال بالتموين أو بالندوة لتخصر الدورية إلى مكان الشكوى وتقوم بعملها بحق السائق المخالف كما أن المستهلك يستطيع التوقف عند أي مكان فيه شرطة مرور وإبلاغهم بمخالفة السائق.

ويوضح دباس أن آلية التاكسي سرفيس ما زالت في بدايتها وهي تستعمل فقط التاكسي من المحافظات العاملة في دمشق وعندها وفقاً للتقديرات ١٣٨ سيارة تكتسي لكونها لا تملك عدداً في داخلها رافضاً إدخال أي سرفيس قريبة أم البالغ عددها ٢٤ ألف تكتسي في هذا المشروع.

ويرى الدباس أنه ليس من مسؤولية العاصمة تأمين ركاب الريف من المراكز التجارية إلى قراهم ومدنها في الريف القريب أو البعيد لها فهذه مسؤولية وسائل النقل التي تعمل على خطوط النقل بين الريف والمدينة، ويؤكد الدباس أن المدينة تؤمن المحروقات بالتموين وبمسئولة نقل تعمل على هذه الخطوط ويشكل يومي ومن مخصصات فرع محروقات دمشق وذلك عبر تعبئة ٣٠ لتراً لكل سرفيس وإبناقي وسائل النقل من باصات حسب حجم استيعابها من الركاب.

ووفقاً للدباس فإن العاصمة تعمل على مشروع لنقل البطاقة سيشمل كافة السرفيس والباصات التي تدخل العاصمة سواء من الأرياف القريبة أم البعيدة أو من المحافظات الأخرى وذلك من أجل تأمين مخصصاتها من الوقود بحيث لا يتم التلاعب بها.

وبيّن الدباس أنه تم الطلب من ريف دمشق تزويدهم بقوائم السرفيس التي لا تلتزم بالعمل على خطوطها لمنع تزويدها بالمحروقات لكتهم لم يزودوا بذلك حتى تاريخه.

كيلو حفاظات الأطفال ارتفع من ٧ آلاف إلى ٩,٥ آلاف والمحارم من ١٧٠٠ ليرة إلى ٢٥٠٠ ليرة

مدير حماية المستهلك لـ«الوطن»: مخالفات الفوضى

في الأسعار ازدادت بنسبة تقارب ١٥ بالمئة

رامز محفوظ

بين ليلة وضحاها أو حتى بين ساعة وأخرى ترتفع أسعار المواد بمختلف أصنافها في أسواق دمشق وريفها تحت زريعة ارتفاع سعر الصرف، وذلك في ظل غياب الرقابة التموينية أو ربما عجزها عن ضبط الأسعار مع تفاوتها واختلافها بين محل تجاري وآخر أو حتى بين تاجر جملة وآخر حسبها ذكر بعض باعة المرقق.

وخلال جولة لـ«الوطن» على أسواق دمشق لوظف ارتفاع غير مسبوق في أسعار حفاظات الأطفال بعدد يتراوح بين ٢٥ و ٤٠ بالمئة، حيث ارتفع سعر كيلو الحفاظات إنتاج محلي والتي تعتبر من النوع الرديء، منذ نحو ٣ أسابيع مع بدء ارتفاع سعر الصرف من ٧ آلاف ليرة إلى ٩,٥ آلاف ليرة والأنواع الأخرى التي تعتبر من النوعية الأفضل

بقليل فقد ارتفع سعر الكيلو الواحد خلال هذه الفترة من ٨ آلاف إلى ١٠ آلاف وفي بعض المحال التجارية إلى ١١ ألفاً، على حين وصل سعر الكيلو الذي يسمونه «أوروبي» إلى ١٤ ألفاً بعد أن كان يباع الكيلو بسعر ١٠ آلاف.

أما بالنسبة للمحارم فقد ارتفع سعر كيس المحارم زنة ٥٠٠ غرام من ١٧٠٠ ليرة إلى ٢٥٠٠ ليرة وكان ارتفاعه بشكل تدريجي حيث ارتفع سعره منذ نحو أسبوعين إلى ٢٢٠٠ ليرة ومن ثم خلال الأسبوع الماضي ارتفع إلى ٢٥٠٠ ليرة.

وبالنسبة لدواء الفسيل فقد ارتفع بنسبة قليلة قياساً لأسعار حفاظات الأطفال والحارم حيث وصل سعر كيس دواء الفسيل سعة كيلو غرامين من النوعية التي تعتبر جيدة مثل (مدار وبريس) تم تنظيم ٣٣٩٧ ضبطاً من قبل مديريات حماية المستهلك في كافة المحافظات منها ٢٤٩ ضبط عينة مخالفة و٧٦٤ ضبط عدم الإعلان عن الأسعار و٢٣٨ ضبطاً لمخالفات تتعلق بالفواتير و٢٥٢ ضبطاً لمخالفات تتعلق بالأقران و٢٥٠ ضبطاً لمخالفات تتعلق بالمحروقات والدقيق التمويني.

وبيّن أنه تم تنظيم كذلك ٣٣ ضبطاً لمواد منتهية الصلاحية و٤٢٤ ضبطاً لمخالفات الغش و٦٥ ضبطاً لمخالفات تتعلق بالبحوم المحرّاء والبضياء و٢٨ ضبطاً للمخالفة بالمواصفات، بالإضافة لتنظيم ١٣٥ ضبطاً للبيع بسعر زائد.